



المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

The Arab Center for Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP)

Centre Arabe de l'Indépendance des Avocats et de la Magistrature
(يتمتع بالصفة الاستشارية الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة)
In Consultative Status with the UN Economic and Social Council (ECOSOC)

Il a un statut consultatif auprès du Conseil économique et social des Nations Unies (ÉCOSOC)

القاهرة فى 14 إبريل 2013

توصيات مؤتمر

"نحو قانون للعدالة الانتقالية"

طالب **المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة** ، الحكومة المصرية ، وأوصى بالعديد من التوصيات في ختام مؤتمر " نحو قانون للعدالة الانتقالية " ومن هذه التوصيات :

1. مطالبة السلطات المصرية ، سيما مجلس الشورى ورئيس الجمهورية ، التصديق والانضمام الى نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ، سيما وأن جمهورية مصر العربية قد قامت بالتوقيع على اتفاقية روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 28 ديسمبر من العام 2000 ، ولم يتبق ليدخل هذا النظام حيز النفاذ سوى تصديق مجلس الشورى المصري على هذه الاتفاقية .

2. مطالبة رئيس الجمهورية ومجلس الشورى المصريين ، اتخاذ التدابير العاجلة من أجل إصدار تشريع ، يتبنى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية باعتبارها الطريق الامن والمحدد من اجل العبور من الاستبداد وآثاره ، الذي شهدته الحقبة الماضية ، الى الديمقراطية والحرية التى من أجلها قامت ثورة 25 يناير ، الأمر الذي سوف يكون له أثره البالغ في محاكمات حقيقية عادلة وناجزة للمتورطين في انتهاكات الماضي ، وكذلك تعويض شهداء ومصابى الثورة ، وتخليد ذكرى الشهداء ومعرفة الحقيقة وضمان عدم تكرار ما سبق من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في مصر .

3. الاسراع نحو انشاء هيئة مدنية مستقلة بمكون قضائي ، تعنى بملفات الماضي والتعامل مع الجرائم الأشد خطورة ، المتمثلة في القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاختفاء القسري ، وغير ذلك مما تقتضيه برامج العدالة الانتقالية ، بغية تصفية هذه الملفات وملاحقة ومساءلة المتورطين في هذه الانتهاكات ، وهى ملفات من الصعوبة والتعقيد بحيث تستدعى انشاء الهيئة المشار إليها .

4. الاسراع في تبنى هذه البرامج والآليات والسعى من أجل اصدار هذا التشريع المأمول ، وإنشاء هذه الهيئة فى اسرع وقت ممكن ، حتى لا تتسارع الاحداث بشكل قد يعوق الانتقال الى الديمقراطية بشكل آمن .

تجدد الاشارة الى أن هذه التوصيات قد جاءت في إطار فعاليات مؤتمر " **نحو قانون للعدالة الانتقالية** " والذي نظمه **المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة** ، مساء يوم الاثنين 8 ابريل 2013 ، **بمقر مركز إعداد القادة بالعجوزة** ، وشارك فيه أكثر من 100 مشارك من مختلف الأطياف الحقوقية والسياسية والاعلامية فى مصر .

وقد تضمنت نقاشات المؤتمر الاجابة على التساؤلات التى تثيرها آليات وبرامج العدالة الانتقالية والتى جاء على رأسها :

- كيف يمكن التقدم نحو العدالة الشاملة اثناء فترة الانتقال السياسى بهدف الوصول الى مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية ؟ كيف نتعامل مع جرائم وانتهاكات الماضى ونكشف حقيقتها ؟ ماهى وسائل المحاسبة على جرائم وانتهاكات الماضى ، وآليات منع تكرار وقوعها ؟ ماهى الشروط الواجبة للتصالح أو العفو مقابل الاعتراف بالحقيقة ، ولماذا لايجوز ذلك فى الجرائم الاشد خطوره ، وماهى هذه الجرائم ؟ ماهى وضعية ضحايا انتهاكات الماضى ووسائل جبر ضررهم وتعويضاتهم ؟

هدف المؤتمر الى طرح رؤية تتوافق عليها الارادات الفاعلة ، ولتحديد نقطة يقف عندها جميع الاطراف للمراجعة والمحاسبة والتعهد بعدم تكرار انتهاكات الماضى ، بهدف الوصول إلي مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية . على أساس التجديد والتركيز على بناء علاقات جديدة ومتوازنة بين الأفراد والمجتمع ، والسعى من أجل قانون يتبنى برامج العدالة الانتقالية والمتمثلة في :

المحاكمات (سواء المدنية أو الجنائية) - البحث عن الحقيقة وتقصى الحقائق (سواء من خلال تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة أو لجان التحقيق) - جبر الضرر (سواء من خلال التعويض الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل) - الإصلاح المؤسسى (بما فى ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإزاحة مرتكبي الأفعال من المناصب العامة وإقامة تدابير حول حقوق الإنسان للموظفين العموميين) - إقامة النصب التذكارية و "الذاكرة الجماعية" .